

جامعة الفرات الاوسط التقنية
المعهد التقني / الديوانية
قسم تقنيات الإدارة الصحية

المحاسبة الحكومية

المرحلة الثانية

مدرس المادة

م.د ديانا نعمة عبد الرزاق

اهداف المادة:

الهدف العام : تزويد الطالب بالقواعد العامة والاسس والمبادئ المحاسبية وكذلك إجراءات الصرف والقبض والتنظيم واسبس الرقابه الداخليه للنشاطات الماليه في الوحدات الحكوميه الغير هادفه الى تحقيق الربح.

الهدف الخاص : الامام الطالب بالنظام المحاسبي الحكومي وكيفية تنفيذ الموازنه العامه وفق قانون أصول المحاسبات والتعليمات الماليه الصادرة بشانها وقانون الموازنه العامه للدولة.

مفهوم المحاسبية الحكومية

وردت عدة تعاريف للمحاسبية الحكومية تبعا للمدارس الفكرية وارااء الباحثين فقد عرفها د عمر حسين(1) بانها((هي دراسة لمجموعة من المبادئ والاسس والمعايير المتعارف عليها و دراسة تطبيقية للاساليب الفنية من تجميع وتبويب وتلخيص وتحليل للبيانات المتعلقة بالنشاط الحكومي بغرض فرض الرقابة الماليه والقانونية على إيرادات ومصروفات الحكومة بغرض اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب))

وقد عرفتها هيئة الأمم المتحدة بأنها (2) ((تختص بقياس (تبويب وتقويم) ومعالجة وتوصيل ومراقبة وتأكيد صحة المتحصلات والنفقات والأنشطة المرتبطة في القطاع الحكومي))

وقد عرفت المحاسبية الحكومية (3)((بانها مجموعة من الإجراءات المحاسبية التي تتم وفقا للتشريعات الماليه من حيث اثبات الإيرادات ونفقات الدولة وتصنيفها وتلخيصها واعداد التقارير الماليه الدورية ورفعها الى الجهات المختصة))

من خلال التعاريف السابقة والواقع الملموس للمحاسبية الحكومية نستطيع ان نضع التعريف التالي للمحاسبية الحكومية (4) بانها :

((هي فرع من فروع المحاسبية الذي يجري تطبيقه في الوحدات الحكومية وتقوم على مجموعة من المبادئ والاسس العلمية الخاصة بتسجيل وتبويب وتلخيص العمليات الماليه المتعلقة بالنشاط الحكومي ، وهي مجموعة من الأسس والقواعد والإجراءات التي تعتمد في تسجيل وتنظيم التصرفات الماليه للوحدات الحكومية غير الهادفة الى تحقيق الأرباح والداخله ضمن الموازنه العامه للدولة والرقابة على تلك التصرفات واعداد البيانات الدورية والكشوفات الماليه التي تتطلبها اعمال التخطيط والرقابة واعداد الحسابات الختامية (حساب النتيجة والمركز المالي) وفقا للقوانين والقواعد والتعليمات الماليه المركزية.

أغراض المحاسبة الحكومية

1. فرض رقابة على تحقيق الموارد المقدره بالموازنة زمتابعة تحصيلها.
2. فرض الرقابة المالية قبل الموازنة لضمان :
أ-ان يكون الصرف في حدود اعتمادات الموازنة
ب-يأتي محققا لأغراض الموازنة
3. الرقابة على الأصول المملوكة للدولة (ثابته او متداوله)
4. تحقيق الالتزامات المالية ومتابعة الوفاء بها.
5. متابعة تنفيذ الموازنة الجارية والاستثمارية من خلال التقارير الدورية
6. توفير البيانات والمعلومات اللازمة لتحديد المراكز المالية ورسم السياسات واتخاذ القرارات
7. إمداد الوحدات الحكومية بالبيانات التي تساعد في إعداد موازنتها التقديرية وبما يمكن من تسهيل إعداد الموازنة العامة للدولة

أهمية المحاسبة الحكومية

تهتم المحاسبة الحكومية في المجالات الآتية :

1. توفير البيانات المالية الضرورية للسلطة التشريعية بواسطة تقديمها جداول المصروفات والايرادات المتمثلة بخلاصة حسابات قياس النتيجة إضافة الى قائمة المركز المالي والتي تحتاجها هذه السلطه لغرض مراقبة اعمال السلطه لغرض مراقبة اعمال السلطه التنفيذية التي تكون ملزمة بالاعتمادات ضمن الموازنة العامه.
2. توفير البيانات المالية للسلطة التنفيذية المسؤولة عن تنفيذ قانون الموازنة بمراقبة ومتابعة اعمال منتسبيها واتخاذ القرار في تعديل الانحرافات في الوقت المناسب.
3. تزويد المستثمرن بخلاصه عن الأرقام والبيانات الفعلية والتخطيطية لكي يتم توجيه استثماراتهم بعد معرفة المركز المالي للدولة والخطط المعتمدة والمقرر تنفيذها في المستقبل.
4. تقديم البيانات الحكومية معلومات مفيدة للاقتصاديين ومساهمة القطاعات المختلفة في تكوين راس المال على المستوى القومي.
5. تقديم الأرقام الحقيقية في دعم البحوث لفئة الباحثين في تعزيز دراساتهم المالية والمحاسبية والاقتصادية التي تقدمها للنظام المحاسبي الحكومي.

اهداف المحاسبة الحكومية

هناك جملة من الأهداف تسعى المحاسبة الحكومية إلى تحقيقها يمكن إجمالها بما يلي.



خصائص النظام المحاسبي الحكومي

يتميز النظام المحاسبي الحكومي بالخصائص التالية :

1. لا يهدف النشاط الحكومي الى تحقيق الأرباح بل يهدف الى تقديم خدمات الى افراد المجتمع مثل خدمات (التعليم والصحة والدفاع والامن والقضاء)

2. لا يوجد للدوائر الحكومية راس مال مستقل بالمعنى المحاسبي المعروف لرأس المال (زيادة الأصول على الخصوم) كما في المنشآت او المؤسسات التجارية.

3. تطبيق مبدأ (عمومية الإيرادات وعمومية المصروفات) والذي يعني لا يوجد ارتباط بين إيرادات ونفقات كل دائرة من الدوائر الحكومية (عكس مبدأ مقابلة الإيراد بالمصروف)

4. تجري عمليات الصرف والقبض في الدوائر الحكومية بموجب خطة سنوية تسمى الموازنة العامة للدولة ويتم إصدارها بقانون.

بالإضافة الى هذه الخصائص فقد تميزت المحاسبة الحكومية بالخصائص الآتية :

1. ان تكون نظم المحاسبة الحكومية مطابقة للمتطلبات الدستورية ومتطلبات القوانين واللوائح الأخرى.
2. يجب ان تتماشى نظم المحاسبة الحكومية مع طريقة تصنيف الموازنة لأن وظائف الموازنة والحسابات يعتبران من عناصر الإدارة المالية لذلك يجب ان تكون مترابطة
3. يجب ان تسمح الحسابات بأظهار الأهداف والاعراض التي خصصت من اجلها الاعتمادات المالية والمستويات الإدارية التي لها سلطة انفاق الاعتمادات .
4. يجب ان تسمح النظم المحاسبية الحكومية بعمليات المتابعة الخارجية بسهولة ويمكن استخراج البيانات الضرورية للمراجعة الفعالة منها.
5. يجب ان تكون النظم المحاسبية الحكومية صالحة لتقديم البيانات المالية الأساسية اللازمة لأغراض التخطيط وعمل البرامج.

سمات المحاسبة الحكومية

استنادا لخصائص المحاسبة الحكومية ولخضوع المحاسبة الحكومية للتشريع باعتبارها محاسبة قطاع الدولة المركزي وهي محاسبة الموازنه العامة للدولة لذا فقد اتسمت المحاسبة الحكومية بالسمات الآتية :

1. وحدة نماذج المصطلحات : الدولة مؤسسة واحدة اقتضت ظروف التخصيص الفني والإداري وتوزيع اعمالها الى إدارات مختلفة لتخصيص كل منها بعمل معين ولأغراض دقة العمل المالي والمحاسبي لابد من توحيد المصطلحات الفنية لهذا العمل بموجب التشريع على شكل قانون او تطبيق تعليمات محاسبية تصورها الدائره المركزية.

2. وحدة نماذج المستندات : القانون نص على استخدام نماذج محاسبية في كل دوائر الدولة من مستندات صرف وقبض وقيد وأعطى لوزارة المالية صلاحيات تحديد هذه النماذج وطرق استعمالها.

3. وحدة نماذج السجلات : تحقق عملية توحيد نماذج السجلات مايلي :

أ-سهولة توفير الكادر المحاسبي لإدارة الدولة وسهولة انتقاله من دائرة الى أخرى.

ب-توفي الهيئات التدقيقه اللازمة لمعرفة الاخطا التي تحدث وعدم تكرارها

ج-تساعد السلطات في طلب المعلومات وتحليل الوضع المالي للدولة والطرق الواجب اتباعها للحصول على هذه البيانات

4. وحدة الدليل المحاسبي : الدليل المحاسبي يمثل دليل الموازنة وبما ان جميع الوحدات تخضع للموازنة العامة فيجب على الوحدات الحكومية ان تستخدم نفس الدليل المحاسبي الحكومي.

5. وحدة المعالجة القيدية : تسجيل كافة القيود المحاسبية بشكل موحد بضمان وحدة النتائج بالشكل المطلوب والمناسب لغرض معالجة المبالغ الداخلة والخارجة الى الوحدة الحكومية بقيود محاسبية موحدة.

6. وحدة الأسس المحاسبية : وهي واحدة لكافة الوحدات الإدارية والحكومية.

7. وحدة التمويل : كافة دوائر الدولة خاضعة للتمويل المركزي من قبل دائرة المحاسبة قسم الأمور النقدية.

8. وحدة البيانات : تقديم البيانات بأسلوب موحد على شكل كشوف حسابات شهرية ز نصف سنوية وسنوية وفق نماذج محددة وموحدة.

9. وحدة نظام الرقابة : توحيد أنظمة الرقابة في أسلوب عملها على دوائر الدولة كافة.

مجالات تطبيق المحاسبة الحكومية والوحدات الخاضعة لها

لغرض تحديد مجال تطبيق المحاسبة الحكومية ولأنهاء التصور الخاطئ بان دوائر الدولة كافة تطبق نظاما محاسبيا واحدا لأنها جميعها دوائر دوله دونما تمييز في النشاط والهدف فسوف توضح دوائر الدولة بصورة عامه طبيعة نشاطها وهدفها ومن ثم النظام المحاسبي المطبق في كل مجموعة منها استنادا لذلك فسوف نقسم تلك الوحدات الحكومية الى ثلاثة مجاميع لكي نطلع على مجال تطبيق المحاسبة الحكومية في احد هذه المجموعات التي هي :

1. وحدات القطاع العام

2. قطاع المصارف وشركات التأمين

3. وحدات القطاع الحكومي الخدمي غير الهادف للربح.

والاتي شرح مفصل لكل واحده منها:

1. وحدات القطاع العام : هي تلك الوحدات والتشكيلات الحكومية ذات النشاط الاقتصادي الهادف إلى تحقيق

الربح سواء كان نشاطها صناعياً أو زراعياً أو تجارياً أو خديماً وهذا القطاع ينشأ برأسمال ويمارس عملة بمقابل وتنتهي حساباته بمقابلة مصروفاته بإيراداته لمعرفة نتيجة نشاطه من ربح أو خسارة فالنظام المستخدم

والذي يطبق في مثل هذه المجموعة من الوحدات هو النظام المحاسبي الموحد .

2. المصارف وشركات التأمين : هذه المجموعة من دوائر الدولة لها طبيعتها الخاصة والتي تقترب من المجموعة الأولى من حيث انها هادفة الى الربح ولكنها تختلف معها من حيث طبيعة العمل واسلوبه فهي تقدم خدمات وخدماتها نقدية وتتقاضى لقاء ذلك مقابل نقدي وبناء على ذلك فانها تحتاج الى نظام محاسبي يضمن لها الوصول الى عرض نتيجة نشاطها ومعرفة ماحققته من ارباح او خسائر وبنفس الوقت يتناسب وطبيعة نشاطها من حيث مفردات ذلك النشاط وعلى أساس ذلك وضع لهذه المجموعة نظام محاسبي خاص بها.

3. وحدات القطاع الحكومي الخدمي غير الهادف الى الربح :

تشمل هذه المجموعة من الوحدات دوائر الدولة التقليدية ذات النشاط المركزي الخدمي الذي يساهم في تمشية عجلة الدولة الذي لا يهدف من ورائة تحقيق ربح مادي ولا حتى مقابل نقدي وهذه المجموعة من الوحدات الداخلة حساباتها ضمن الموازنة العامة للدولة ويتوزع نشاطها في مختلف ارجاء الدولة ويشمل افرادها كافة بشكل مباشر او غير مباشر مثال ذلك دوائر الصحة والتربية والتعليم العالي والاعلام وغيرها وتتميز هذه الوحدات بعدم وجود رأسمال واغلبها لاتحقق إيرادات وتقدم خدماتها مجانا او بمقابل رمزي ولا تهدف الى تحقيق الربح وانما تقدم خدمات مقابل ما خصص لها في الموازنة من مبالغ فهي تحتاج الى نظام محاسبي لا يعتبر الربح هدفا من أهدافه وانما يتعامل مع مفردات العمل المحاسبي بأعتباره النشاط الذي يسجله ويتعامل معه هو نشاط خدمي.

أوجه التشابه بين المحاسبة الحكومية والمحاسبة المالية :

تلتقي المحاسبة الحكومية مع المحاسبة المالية في العديد من الجوانب أهمها :

1. ان كلا النظامين يطبق نظرية (القيد المزدوج) في كافة عمليات الصرف والقبض والعمليات الأخرى المتعلقة بنشاط الوحدات.

2. ان كلا النظامين يستخدم (وحدة النقد) كوحدة قياس عامة معترف بها عالميا و دوليا.

3. تكون الفترة المحاسبية في كلا النظامين عادة سنة تقويمية كاملة .

4. تشتركان في الاعتماد على مجموعة من المفاهيم والمبادئ والقواعد المحاسبية مثل مبدأ التكلفة التاريخية

5. في كلا النظامين ان فرضية الاستمرار تعتمد على طبيعة النشاط الحكومي بأعتبره نشاط مستمر نتيجة استمرار حاجة المجتمع الى الخدمات.

أوجه الاختلاف بين المحاسبة الحكومية والمحاسبة المالية

تختلف المحاسبة الحكومية عن المحاسبة المالية في عدة نواحي اذا ان الاختلاف بين النوعين يركز على اسلوب العمل والنتائج النهائية حيث تختلف وفقا للعناصر التالية :

ت	فقرات الاختلاف	المحاسبة الحكومية	المحاسبة المالية
1	الهدف	تهدف الى فرض رقابة مالية وقانونية على إيرادات الدولة ومصروفاتها	تهتم ببيان نتيجة الاعمال من ربح وخسارة وتحديد المركز المالي في نهاية الفتره الزمنية
2	من حيث مجال التطبيق	تطبق المحاسبة الحكومية في الوحدات الحكومية غير الهادفه لتحقيق الربح من نشاطها	تطبق في الوحدات ذات النشاط الاقتصادي الهادف الى تحقيق الربح.
3	من حيث الأسس المحاسبية	تتبع المحاسبة الحكومية الأساس النقدي بصورة عامة مع تطبيق جزئي لأساس الاستحقاق .	اما المحاسبة المالية فتطبق أساس الاستحقاق حصرا بسبب كونها تخدم الوحدات الهادفة للربح.
4	من حيث معالجة المصروفات	لاتفرق المحاسبة الحكومية بين المصروفات الايرادية والراسمالية وانما يتم اقفالها في حساب النتيجة للسنة التي يتم الصرف فيها	تفرق بين المصروفات الايرادية والراسمالية حيث يتم اقفال الأولى في حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر اما الثانية فتظهر في الميزانية العمومية ضمن فقرة الموجودات الثابتة

			والسبب هو وجود الربح كهدف للوحدات الاقتصادية.
5	مجال الخضوع للتشريع	تخضع المحاسبة الحكومية للتشريع وللتعليمات المركزية التي لم تكتفي في الأسس العامة والقواعد الأساسية انما ذهبت الى اكثر من ذلك الى تحديد السجلات والمستندات والمعالجات القيدية وكشوف الحسابات ومواعيد وأسلوب اعدادها.	المحاسبة الماليه فهي اقل خضوعا للقوانين والتعليمات وخاصة في بعض المعالجات واسس الصرف والعمل المحاسبي رغم وجود النظام المحاسبي الموحد الذي حدد قواعد العمل واجراءاته ومعالجاته القيدية وكشوف الحسابات.
6	نظرية تفسير الوحدة المحاسبية	نظرية الأموال المخصصة	نظرية الشخصيه المعنوية
7	مصدر المبادئ والاسس	النظم والتعليمات والقوانين الحكومية والمعايير المحاسبية	المعايير المحاسبية
8	المرونة	لا توجد مرونة	هناك مرونة في الاختيار من بين عدة طرق او أسس مقبولة
9	مبدأ المقابلة	لا توجد علاقة بين الإيرادات والمصروفات لان المصروفات أموال مخصصه والإيرادات سيادية	يطبق مبدأ مقابلة الإيرادات والمصروفات لمعرفة نتيجة الاعمال (ربح او خساره)
10	مبدأ الحيطة والحذر	نظرا لعدم وجود راس مال في الوحدات الحكومية فليس بهذا المبدأ وجود	تأخذ بمبدأ الحيطة والحذر لمقابلة الخسائر المتوقعة كهدف للمحافظة على راس المال فتكون المخصصات والاحتياطات

النظريات المحاسبية التي تفسر مصدر القدرة الانفاقية للوحدات المحاسبية

هناك نظريات محاسبية في تحديد مصدر القدرة الانفاقية وهي :

1. نظرية أصحاب المشروع

2. نظرية الشخصية المعنوية

3. نظرية موارد الوحدة

4. نظرية الأموال المخصصة

وقبل البدء بشرح النظريات المحاسبية لا بد في البدايه نتعرف على مفهوم النظرية والنظرية المحاسبية كما هو موضح ادناه :

***النظرية** (مجموعة من المبادئ الافتراضية الفكرية النافعة التي ترتبط فيما بينها بصورة منطقية وهي تشكل الإطار العام الذي يمكن الرجوع إليه)

***النظرية المحاسبية** (هي خلاصة في شكل مجموعة من المبادئ الرئيسية التي تتصف بتقديم إطار يمكن الرجوع إليه في تقييم الممارسات المحاسبية وتكون مرشد لتطوير استخدامات وإجراءات جديدة في مجال المحاسبة)

1- نظرية أصحاب المشروع

ظهرت هذه النظرية في القرن التاسع عشر في الوقت الذي ظهرت فيه المشروعات الفردية وشركات الأشخاص والتي تقوم على الاعتبار الشخصي وتدار من قبل مجموعة من الأشخاص (بواسطة الملاك) وتركز على مالكي المشروع أكثر من تركيزها على المشروع نفسه .

- ان هذه النظرية لا تصلح للتطبيق في الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح وذلك لعدم وجود مفهوم رأس المال وفيما يلي المفاهيم والأسس المحاسبية وفقاً لهذه النظرية :
- المعادلة المحاسبية: صافي الثروة (رأس المال) = الموجودات – المطلوبات
- موجودات (الأصول): تمثل الموارد الاقتصادية التي يمتلكها صاحب المشروع .
- مطلوبات (الخصوم): تمثل التزامات على أصحاب المشروع تجاه الغير .
- صافي القيمة (رأس المال) : يمثل صافي حقوق أصحاب المشروع أي الفرق بين الموجودات والمطلوبات
- الإيرادات: تمثل الزيادة في حقوق أصحاب المشروع
- المصروفات: تمثل النقص في حقوق أصحاب المشروع
- صافي الربح والخسارة: يمثل الفرق بين صافي القيمة أو رأس المال بين فترتين متتاليتين ويحسب كالتالي
- الربح(الخسارة) = حقوق أصحاب المشروع آخر المدة- حقوق أصحاب المشروع أول المدة

2- نظرية الشخصية المعنوية

ظهرت هذه النظرية في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين نتيجة لانتشار شركات الأموال التي اعترفت قوانين دول العالم لها بالشخصية المعنوية المستقلة عن شخصية المساهمين وتعد الوحدة المحاسبية على وفق هذه النظرية شخصية معنوية مستقلة الكيان عن ملاكها .

وفيما يلي المفاهيم والأسس المحاسبية لهذه النظرية:

- تعتبر (الاصول) :ملكا للمشروع .
- تعتبر (الخصوم) :التزامات على المشروع
- صافي القيمة(رأس المال) :الاصول = الخصوم

- الإيرادات : تمثل الزيادة في أصول المشروع
 - المصروفات (النفقات) : تعتبر النقص في حقوق المشروع
 - الأرباح هي الفرق بين (الإيرادات – النفقات) للمشروع
 - الخسائر هي نقص في أصول المشروع .
- اما المعادلة التي تمثل هذه النظرية :
- الموجودات = المطلوبات (الالتزامات وراس المال)

3- نظرية موارد الوحدة

بموجب هذه النظرية إن الموارد التي تحققها الوحدة المحاسبية من نشاطها هي مصدر القدرة الانفاقية وتستطيع إن تتوسع في نشاطها تبعا لتلك الموارد وهذه النظرية تصلح للتطبيق على الوحدات ذات النشاط الاقتصادي التي لها موارد ناتجة عن نشاطها ولكن لا تصلح للتطبيق على الوحدات الحكومية الخدمية والغير الهادفة إلى الربح لأنها ليست لها موارد ناتجة عن نشاطها، تمثل المعادلة الخاصة بهذه النظرية :

- الموارد المتحققة ذاتياً = الالتزامات

4-نظرية الأموال المخصصة

عرف المجلس القومي للمحاسبة الحكومية بالولايات المتحدة الأمريكية المال (بانه وحدة مالية ومحاسبية مستقلة تتضمن مجموعة متوازنة من الحسابات التي تشمل النقدية وأية موارد أخرى وما يطرأ على ذلك من تغيرات ويخصص هذا المال لانجاز أنشطة محددة أو لتحقيق أهداف معينة طبقاً لتشريعات أو تعليمات أو قيود خاصة ويعد تعريف المال كوحدة مالية ومحاسبية حيز الزاوية في مجالات التباين بين نظام المحاسبة الحكومية ونظام المحاسبة المالية الذي يطبق في القطاع الأعمال إذ ينعكس أثره جوهريا على الكثير من المفاهيم والإجراءات المحاسبية الأخرى، وفقا هذه النظرية فإن المعادلة المحاسبية هي :

- الموارد المخصصة للوحدة المحاسبية = القيود المفروضة على استخدام الموارد

- تعتمد نظرية الاموال المخصصة على الفروض التالية :

١- اعتبار الوحدة الإدارية كأساس للمحاسبة

٢- التركيز على الأموال بدلاً من صاحب الشروع أو الشروع نفسه

٣- - يشمل مفهوم الأموال مجموعه من الموجودات والموارد النقدية التي تخصص لأداء غرض معين على شكل أنشطة أو برامج والتزامات في القيود على استخدام هذه الموجودات والموارد

أهم مميزات نظرية الأموال المخصصة

١- لا يشترط أن يكون للوحدة الحكومية شخصية مستقلة

٢- أن تحضير الحسابات الختامية هدفه الحصول على بيانات إحصائية للجهات المستفيدة

٣- إعطاء هذه النظرية تعريفاً واضحاً للوحدة الحكومية (بأنها مجموعة من الموجودات والموارد المخصصة لتأدية نشاط معين ويتعين أن يكون استخدام تلك الموجودات مقيداً بتحقيق الهدف التي أسست من أجله)

الموازنة العامة للدولة

The state budget

ما هي الموازنة العامة للدولة ؟

- الموازنة (بأنها خطة مفصلة لما سيحدث في المستقبل والتي عادة ما يتم التعبير عنها بصورة كمية)
- الموازنة العامة للدولة (خطة مالية سنوية للسلطة المركزية تصدرها السلطة التشريعية في قانون ، يفوض السلطة التنفيذية مسبقاً بالإنفاق وفق لأحكام ويلزمها بتحصيل الإيرادات ضمن الأحكام ، والأساليب المبينة فيه وذلك سعياً لتحقيق أهداف الدولة وأولوياتها)

خصائص الموازنة العامة وسماتها

1. أن الموازنة تمثل خطة الدولة للسنة المالية القادمة .
2. الوحدات الحكومية ليست مخيرة في التنفيذ وإنما مسؤولة عن التنفيذ بتطبيق العليمات والقوانين .
3. السلطة المالية هي المسؤولة على مهمة الرقابة على مدى الالتزام بهذه الخطة المالية .
4. كلما كان التنفيذ من قبل دوائر الدولة والالتزام العام بتنفيذ الخطة كلما كان الارتقاء بمستوى المهام بأحسن وجه وبنفس التكاليف المقررة .
5. تقدير متوازن للمصروفات والإيرادات لمدة محددة من الوقت

أنواع الموازنات

هناك نوعان من الموازنات هما :-

- أولاً: الموازنة الاستثمارية : (موازنة الخطة السنوية)
- تتضمن ما يتم تخصيصه من مبالغ لتنفيذ مشاريع استثمارية طويلة الأجل كالطرق والجسور والمشاريع الصناعية والزراعية التي تنتهي بانتهاج المشروع . فالأسلوب المستخدم في تقسيم الموازنة الاستثمارية هو الأساس القطاعي أي أن المشاريع تقسم حسب القطاعات الاقتصادية مثل القطاع الزراعي والصناعي والخدمي ويتم تمويل هذه الموازنة عن طريق التمويل الذاتي والتسهيلات الائتمانية والقروض المحلية والأجنبية وفائض النشاط الجاري وتسمى بموازنة الخطة السنوية .
- ثانياً: الموازنة الجارية : (الموازنة الاعتيادية)
- هي تلك النفقات التي تخصص للوحدات الحكومية للقيام بأداء المهام لغرض استمرارية عمل أجهزة الدولة بواجباتها في تقديم الخدمات لأفراد المجتمع وتشمل النشاط الجاري أي الاعتيادي التي تمارسه الدولة يقابله الموارد الاعتيادية (الجارية) لتمويل ذلك النشاط وتسمى بالموازنة الاعتيادية .

أهداف الموازنة العامة للدولة

تهدف الموازنة العامة للدولة الى تحقيق مجموعة من الاهداف على مستوى الدولة منها التخطيطية ، الرقابية ، السلوكية ، اجتماعية ، سياسية وغيرها ويمكن تلخيص هذه الاهداف :-

أ - أهداف تخطيطية:

تساعد الموازنة العامة للدولة الى تحقيق مجموعة من الأهداف في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات عن طريق الاتي:-

1. تقدير النفقات للوحدة الحكومية خلال الفترة القادمة
2. تقدير الايرادات ومصادر التمويل المتنوعة
3. الربط والتنسيق بين الموازنة كبرنامج سنوي وبين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية
4. التنسيق والتوفيق بين وحدات الجهاز الحكومي .
5. وضع برنامج زمني لتنفيذ الموازنة .

ب - أهداف رقابية: تهدف الموازنة الى المعاونة في تحقيق رقابة أكثر على عمليات التنفيذ عن طريق الاتي:

١- قياس الأداء الفعلي للبرامج والأنشطة الحكومية

٢- متابعة البرامج والأنشطة الحكومية .

٣- تقييم الأداء عن طريق مقارنة الإيرادات والنفقات الفعلية مع ما تم تقديره في الموازنة السنوية وتحليل الفرق واقتراح الإجراءات التصحيحية

٤- الرقابة على مدى التزام الوحدات الحكومية في ترشيد الإنفاق الحكومي

٥- التحقق من الالتزام بكافة القوانين والتعليمات والقواعد الحكومية المالية والإدارية .

٦- الرقابة على الموجودات التي تمتلكها الوحدات الحكومية والمحافظة عليها

ج - أهداف سلوكية : تهدف الموازنة الى التأثير في سلوك واتجاهات العاملين في الجهاز الحكومي للدولة عن طريق الاتي :-

١ - التشجيع على نشر روح المبادرة والابتكار

٢-تحقيق التوافق بين الفرد وأهداف الوحدة أي بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة .

٣-زيادة الثقة المتبادلة بين الرؤساء والمرؤسين

د-اهداف اقتصادية :

الهدف الرئيسي للموازنة هو تحقيق التوازن الاقتصادي حتى لو اقتضى الامر الخروج عن مبدأ توازن الموازنة وهذا ما يتمثل في استخدام المالية العامة عجز الموازنة وفانضها كأداة لتحقيق التوازن الاقتصادي القومي عند مستوى التشغيل الكامل .

هـ - أهداف اجتماعية:

أصبحت الموازنة أداة لتوزيع الدخل القومي عن طريق فرض الضرائب المباشرة ثم توجيه حصيلتها لتمويل بعض النفقات التي تستفيد منها الطبقات الفقيرة مثل إعانات الضمان الاجتماعي أو دعم السلع الاستهلاكية الضرورية والتعليم المجاني والصحة .

ح - أهداف سياسية :

تعد الموازنة تعبيراً عن سياسة الدولة عن طريق الأرقام الواردة في جداول الموازنة ، ومنها يمكن التعرف على أهداف الدولة واتجاهاتها في مجال رفاهية الشعب أو توجيه الإنفاق إلى نشاطات لا فائدة منها ، كما أن طبيعة إقرار الموازنة تكشف إلى أي حد تتبع الدولة الأسلوب الديمقراطي في إدارة الحكم عن طريق مناقشتها في مجلس النواب بهدف إقرار الموازنة التي تلي احتياجات المواطنين .

تقسيمات الموازنة العامة للدولة:-

أولا – التقسيم الاقتصادي:-

بموجب هذا التقسيم وضعت المصروفات والإيرادات في مجاميع رئيسية تبعا للآثار الاقتصادية وتمثل كل مجموعة حساب إجمالي من أنواع متشابهة من المصروفات والإيرادات، ويختلف التقسيم الاقتصادي لجدول النفقات (المصروفات) عن التقسيم الاقتصادي لجدول الإيرادات فبالنسبة الى جدول النفقات قسمت الى تسعة مجموعات رئيسية تسمى (بالفصل) ويمثل الفصل حساب إجمالي لأنواع متجانسة ومتشابهة من المصروفات وفيما يلي عناوين الفصول التي تنقسم إليها الموازنة العامة الجارية :-

الفصل الأول – نفقات الأفراد العاملين

وهو كل ما يصرف الى منتسبي الدوائر الحكومية كرواتب وأجور ومكافئات ومخصصات لقاء ما يقدمونه من خدمة في حياتهم الوظيفية فمثلا ويتم ترميز حسب هيكل حسابات المصاريف لسنة/ 2013 بالتوافق مع التبويب الدولي GFS

الفصل الأول – الرواتب والأجور الأساسية يتضمن على المواد التالية :



الفصل الثاني – المستلزمات الخدمية :-

- وهو كل ما يصرف من قبل الدوائر الحكومية مقابل الحصول على خدمات من غير منتسبيها، ويتضمن هذا الفصل المواد التالية :-



الفصل الثالث – المستلزمات السلعية :-

- ويتضمن كل ما تنفقه دوائر الدولة الحكومية من مبالغ لشراء مواد أو سلع من النوع الذي يستهلك نتيجة الاستعمال المباشر، ويتضمن المواد التالية :-



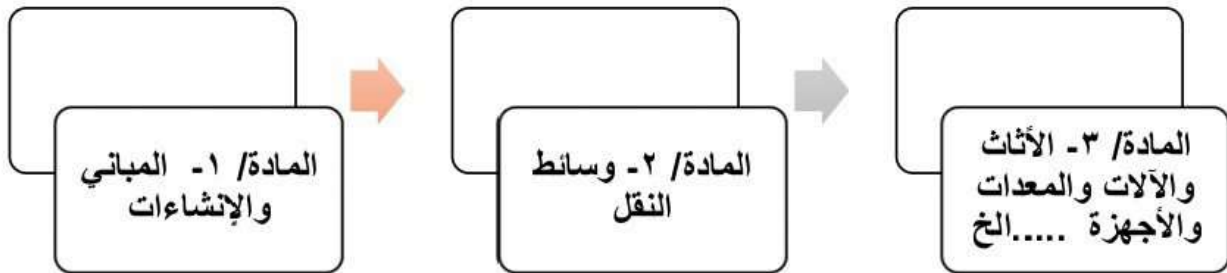
الفصل الرابع – صيانة الموجودات الثابتة :-

- ويتضمن كل ما تصرفه دوائر الدولة الحكومية من مبالغ لصيانة موجوداتها الثابتة ، ويتضمن المواد التالية :-



الفصل الخامس – النفقات الرأسمالية :-

- ويتضمن كل ما تصرفه دوائر الدولة من مبالغ من أجل شراء موجودات ثابتة لا تستهلك نتيجة الاستعمال المباشر ويتضمن المواد التالية



الفصل السادس النفقات التحويلية :-

- ويتضمن كل ما تنفقه دوائر الدولة من مبالغ دون الحصول على مقابل مباشر مثال ذلك المنح وفوائد القروض والهبات .

• الفصل السابع – الالتزامات والمساعدات والاستثمارات :-

- ويتضمن كل ما يصرف من مبالغ لسد التزامات الدولة مع الجهات الخارجية وكذلك المساعدات المقدمة من الحكومة العراقية الى الجهات الخارجية وتشمل كذلك الاستثمارات في الشركات العربية والدولية .

• الفصل الثامن – البرامج الخاصة:- ويتضمن ما تخصصه الدولة لمواجهة تنفيذ برامج معينة ليست لها صفة التكرار

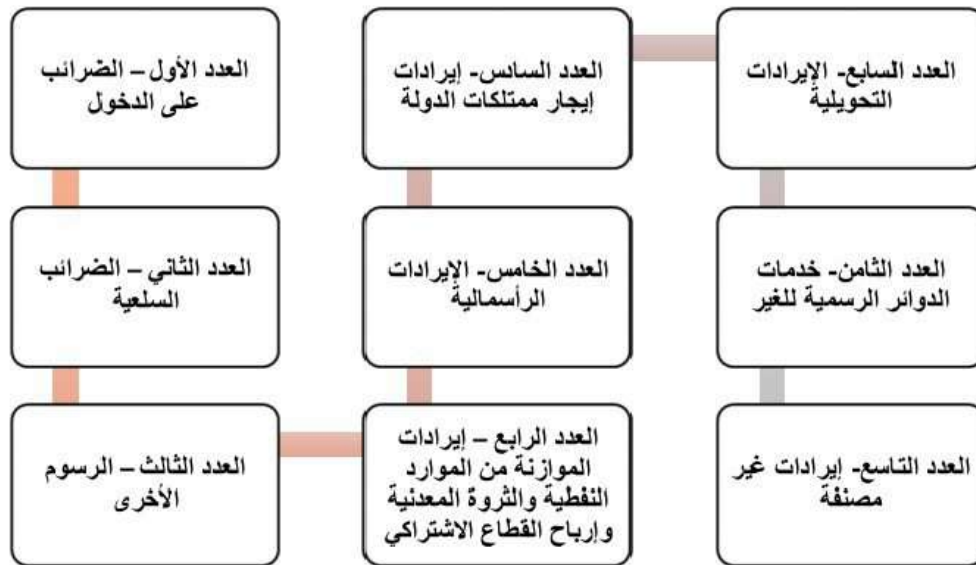
• الفصل التاسع – الرواتب والمكافآت التقاعدية :-

- ويتضمن ما تنفقه الدولة من رواتب ومكافآت للمتقاعدين وتصرف بموجب قانون التقاعد من قبل دائرة التقاعد في وزارة المالية

جدول الإيرادات

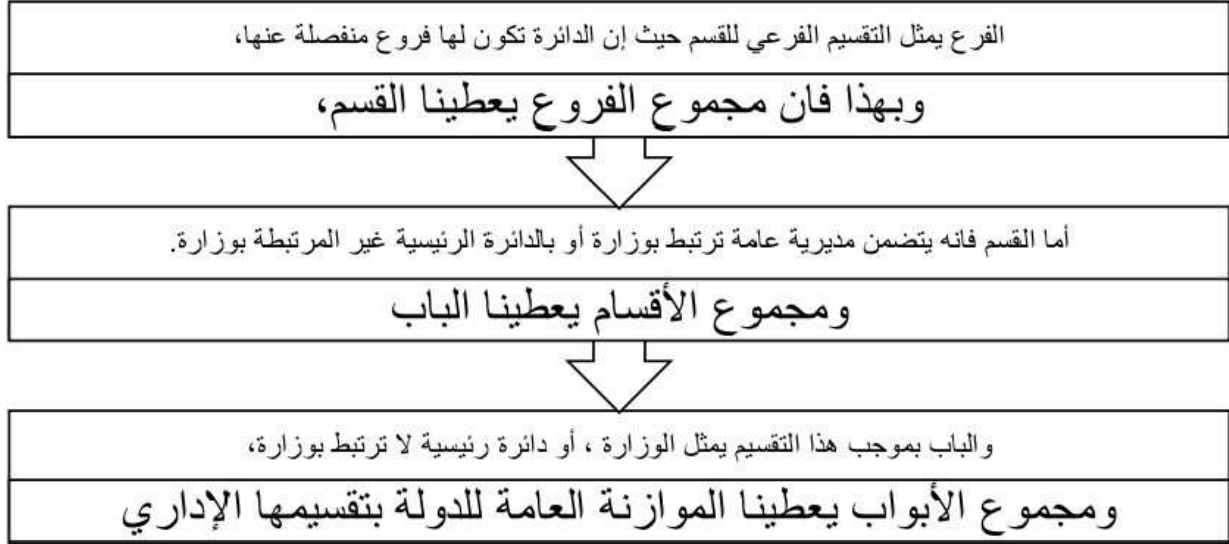
قسمت اقتصاديا الى تسع مجموعات رئيسية وأطلق على كل مجموعة تسمية العدد ويعني العدد حساب إجمالي لأنواع متجانسة ومتشابهة من الإيرادات المتوقع تحصيلها من مصدر رئيسي من مصادر الإيراد ، ويكون تقسيم الإيرادات في الموازنة العامة الجارية وفقا لما يلي :-

تقسيم الإيرادات في الموازنة وحسب ترميز هيكل حسابات المصاريف لسنة/ 2013 بالتوافق مع التبويب الدولي GFS



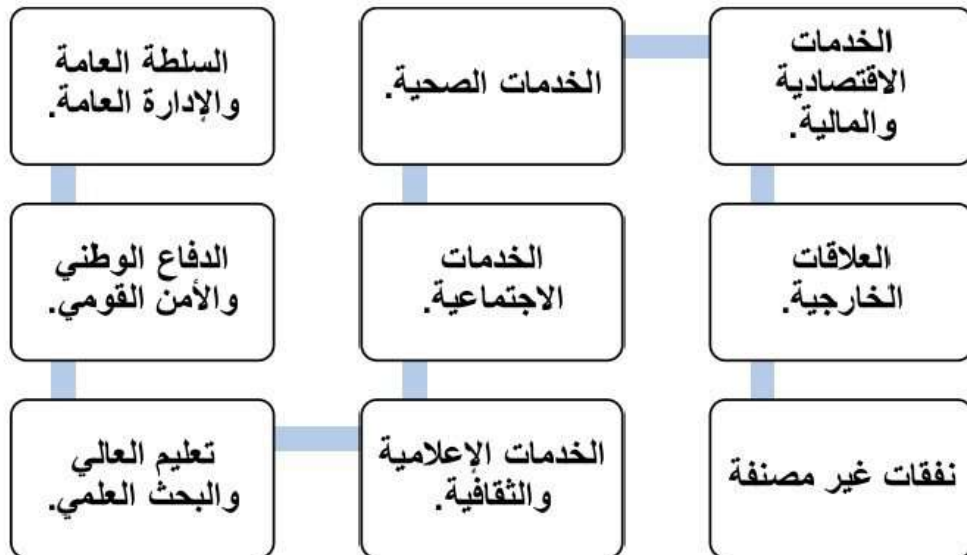
ثانيا - التقسيم الإداري

بموجب هذا التقسيم فقد صنفت المصروفات على أساس الوحدات الإدارية التي تقوم بها، وقد اعتمد هذا الأسلوب على تقسيم دوائر الدولة حسب مستوياتها الإدارية وبشكل هرمي حيث قسمت الموازنة على أبواب وأقسام وفروع



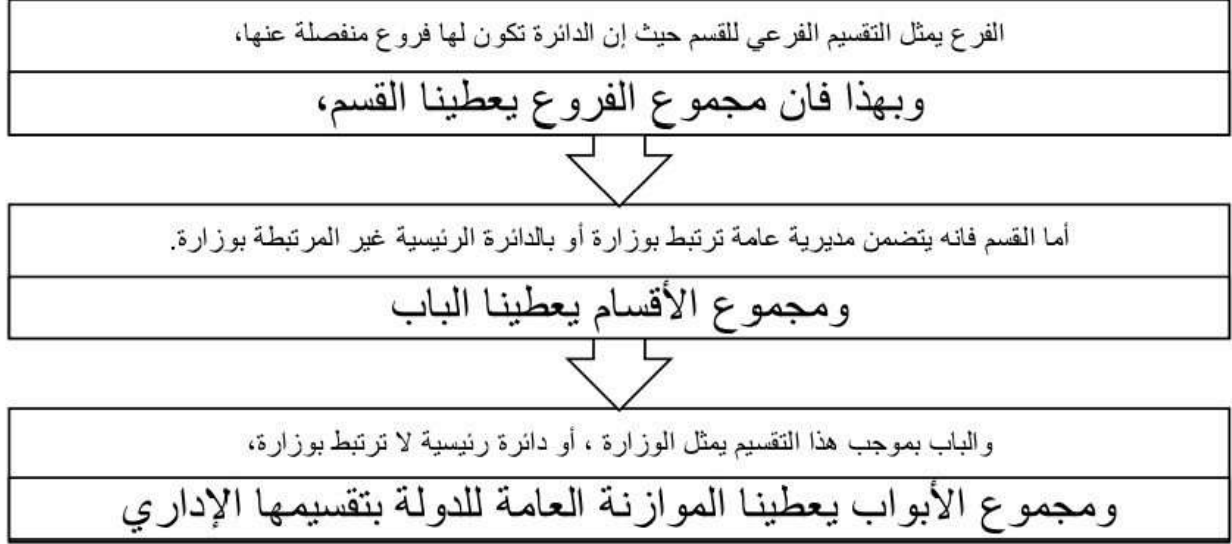
ثالثا - التقسيم الوظيفي :-

وبموجب هذا التقسيم فقد تم عرض النفقات المتجانسة لكافة الوحدات المنفذة للموازنة وعلى مستوى كل وظيفة رئيسية من وظائف الدولة وحسب القطاعات وبالشكل التالي:-



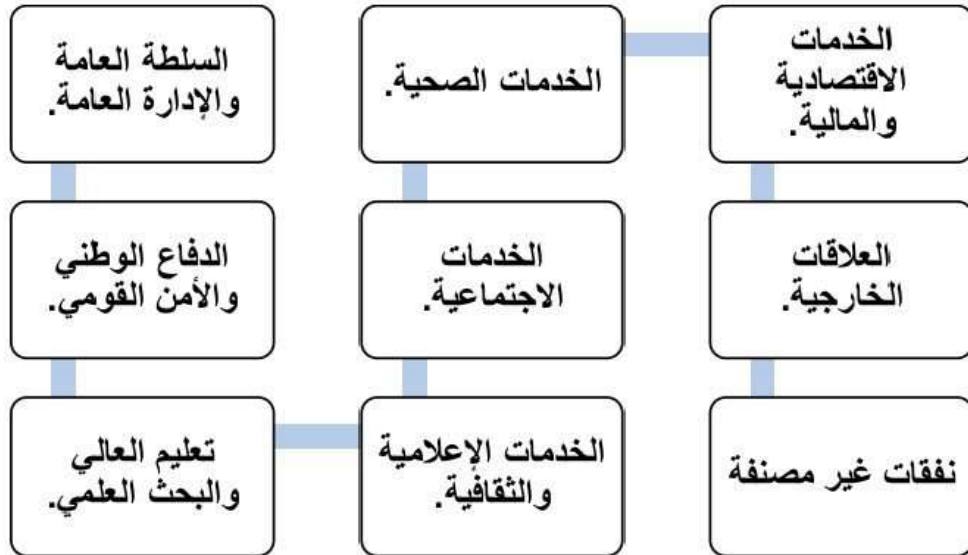
ثانيا - التقسيم الإداري

بموجب هذا التقسيم فقد صنفت المصروفات على أساس الوحدات الإدارية التي تقوم بها، وقد اعتمد هذا الأسلوب على تقسيم دوائر الدولة حسب مستوياتها الإدارية وبشكل هرمي حيث قسمت الموازنة على أبواب وأقسام وفروع



ثالثا - التقسيم الوظيفي :-

وبموجب هذا التقسيم فقد تم عرض النفقات المتجانسة لكافة الوحدات المنفذة للموازنة وعلى مستوى كل وظيفة رئيسية من وظائف الدولة وحسب القطاعات وبالشكل التالي:-



- ونلاحظ من خلال هذا التقسيم أن الأساس فيه كانت الوظيفة الرئيسية فكل ما ينفق عليها يدخل ضمن التقسيم المخصص لها بغض النظر عن الجهة التي تولت الإنفاق فقد يكون الإنفاق من جهات إدارية متعددة ولأوجه اقتصادية متعددة كذلك. وفي هذا التقسيم فوائد كثيرة حيث نستطيع من خلاله التوصل إلى الكلف الإجمالية لكل وظيفة من الوظائف وتساعد الجهات المختصة في اتخاذ القرارات المناسبة.

رابعاً – التقسيم النوعي

- بموجب هذا التقسيم تم تصنيف النفقات ولكل فصل من الفصول إلى أنواع أصغر من النفقات تبعاً لأوجه الإنفاق وطبيعة النفقة وما يخدم المخطط المالي وأجهزة الرقابة والأجهزة الإدارية الأخرى فقد تم تقسيم الفصل ضمن التقسيم الاقتصادي إلى مواد والمواد يتم تقسيمها إلى وحدات أصغر تسمى بالأنواع، حيث تبين المادة نوع النفقة ويبين النوع التحليل الأصغر للنفقة، فمجموع الأنواع يعطينا المادة ومجموع المواد يعطينا الفصل ومجموع الفصول لكل تقسيم إداري يعطينا مجموع نفقات الدائرة ومجموع الفصول على مستوى الموازنة يعطينا مجموع نفقات الدولة حسب التقسيم الاقتصادي.
- إما بالنسبة للإيرادات فقد قسمت على أساس المصادر الرئيسية للإيرادات إلى إعداد و مواد وأنواع حيث يمثل العدد المصدر الرئيسي للإيراد أما المادة فأنها تمثل التقسيم الفرعي للمصدر الرئيسي للإيراد وكذلك تم تقسيم المادة إلى تقسيم أصغر يسمى بالنوع فالنوع يمثل نوع الإيراد.

الدليل المحاسبي لحسابات الموازنة :-

يقصد بالدليل المحاسبي لحسابات الموازنة هو الإطار الذي يحتوي في داخله أنواع النفقات والإيرادات التي تعتمد عليها الوحدات الحكومية الخدمية.

ويعتمد في وضع المصروفات والإيرادات على الترميز العددي حيث يعطي لكل حساب رقماً يسمى برقم الدليل المحاسبي ومن هذا الرقم تتفرع الحسابات الفرعية. حيث صدر في سنة 2013/ النظام المحاسبي الحكومي

- ونلاحظ من خلال هذا التقسيم أن الأساس فيه كانت الوظيفة الرئيسية فكل ما ينفق عليها يدخل ضمن التقسيم المخصص لها بغض النظر عن الجهة التي تولت الإنفاق فقد يكون الإنفاق من جهات إدارية متعددة ولأوجه اقتصادية متعددة كذلك. وفي هذا التقسيم فوائد كثيرة حيث نستطيع من خلاله التوصل إلى الكلف الإجمالية لكل وظيفة من الوظائف وتساعد الجهات المختصة في اتخاذ القرارات المناسبة.

رابعاً – التقسيم النوعي

- بموجب هذا التقسيم تم تصنيف النفقات ولكل فصل من الفصول إلى أنواع أصغر من النفقات تبعاً لأوجه الإنفاق وطبيعة النفقة وما يخدم المخطط المالي وأجهزة الرقابة والأجهزة الإدارية الأخرى فقد تم تقسيم الفصل ضمن التقسيم الاقتصادي إلى مواد والمواد يتم تقسيمها إلى وحدات أصغر تسمى بالأنواع، حيث تبين المادة نوع النفقة ويبين النوع التحليل الأصغر للنفقة، فمجموع الأنواع يعطينا المادة ومجموع المواد يعطينا الفصل ومجموع الفصول لكل تقسيم إداري يعطينا مجموع نفقات الدائرة ومجموع الفصول على مستوى الموازنة يعطينا مجموع نفقات الدولة حسب التقسيم الاقتصادي.
- إما بالنسبة للإيرادات فقد قسمت على أساس المصادر الرئيسية للإيرادات إلى إعداد و مواد وأنواع حيث يمثل العدد المصدر الرئيسي للإيراد أما المادة فأنها تمثل التقسيم الفرعي للمصدر الرئيسي للإيراد وكذلك تم تقسيم المادة إلى تقسيم أصغر يسمى بالأنواع فالنوع يمثل نوع الإيراد.

الدليل المحاسبي لحسابات الموازنة :-

يقصد بالدليل المحاسبي لحسابات الموازنة هو الإطار الذي يحتوي في داخله أنواع النفقات والإيرادات التي تعتمد عليها الوحدات الحكومية الخدمية.

ويعتمد في وضع المصروفات والإيرادات على الترميز العددي حيث يعطي لكل حساب رقماً يسمى برقم الدليل المحاسبي ومن هذا الرقم تتفرع الحسابات الفرعية. حيث صدر في سنة /2013 النظام المحاسبي الحكومي

التقسيم الجديد لبنود الموازنة العامة للدولة إلى العدد والمادة والنوع بالنسبة إلى إيرادات الموازنة وكذلك إلى الفصل والمادة والنوع بالنسبة إلى النفقات الموازنة .

إما الموجودات فأنها تمثل القسم 3 ويتضمن على خمسة مستويات

إما المطلوبات فأنها تمثل القسم 4 ويتضمن على خمسة مستويات

الفرق بين الموازنة العامة للدولة والميزانية العمومية

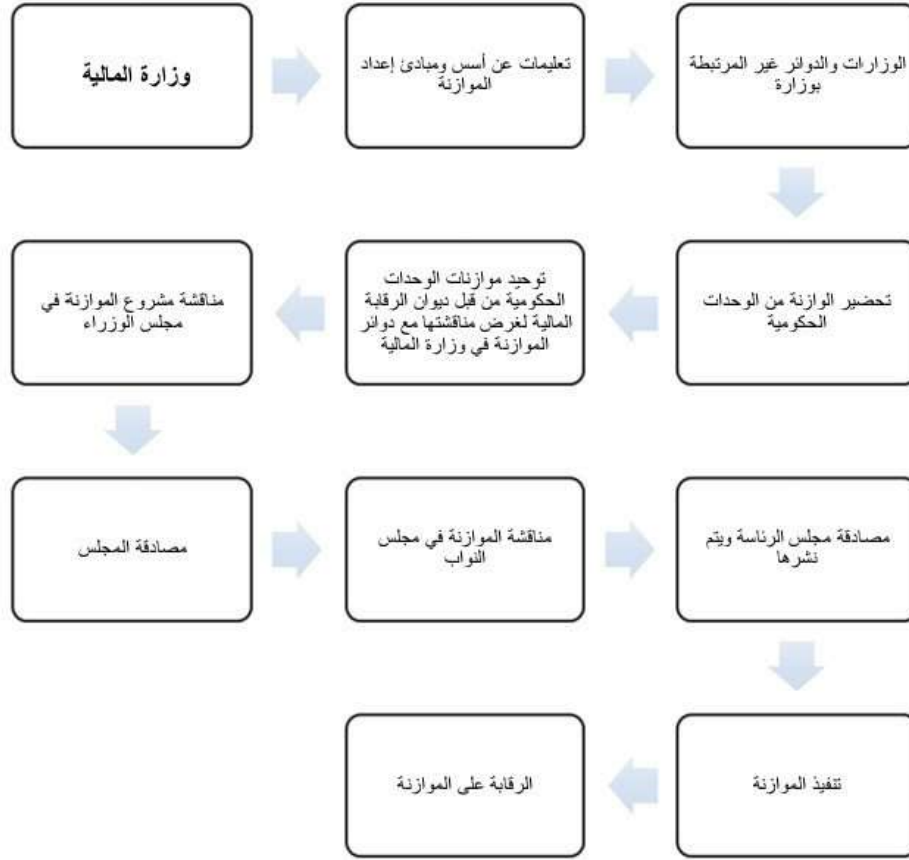
الميزانية العمومية	الموازنة العامة للدولة
1.الهدف هو تحديد المركز المالي للوحدة الاقتصادية لفترة زمنية معينة قد تكون سنة).	1. الهدف تقدير المصروفات لفترة زمنية قد تكون سنة، ويتم توزيع إيراداتها على الوزارات والدوائر التابعة لها، لغرض إنفاقها ضمن الفترة الزمنية المحددة على فقرات الإنفاق المحددة في الموازنة .
2. لا تشرع بقانون	2. تشرع بقانون يسمى قانون الموازنة العامة يتضمن مراحل إعدادها والمصادقة عليها والية تنفيذها.
3. تكون أرقامها حقيقية (حدثت فعلا) لسنة مالية ماضية.	3. تكون أرقامها تقديرية (لم تحدث بعد) لسنة مالية قادمة.
4. يكون إعدادها في نهاية الفترة المالية قد تكون سنة.	4. إعدادها يكون قبل بداية السنة المالية .
5. تتضمن فقط الموجودات والمطلوبات (الاصول والخصوم).	5. تتضمن المصروفات والإيرادات والموجودات المالية وغير المالية والمطلوبات المالية وغير المالي، والموجودات والمطلوبات النظامية

مراحل إعداد الموازنة العامة للدولة

أن أعداد الموازنة العامة للدولة يمر بمراحل عديدة تنظيمية وتحضيرية وإدارية وتشريعية وللوزارات كافة وللدوائر غير المرتبطة بوزارة وتتم بالمراحل التالية :

1. إصدار تعليمات إعداد الموازنة من قبل وزارة المالية وبالتشاور مع وزارة التخطيط (على ضوء الاستراتيجية التي يقرها مجلس الوزراء) والتي توضح فيها الاستراتيجية المقررة للسنة القادمة وكذلك إصدار استمارات إعداد الموازنة وتوزيعها على الدوائر كافة لغرض إعداد موازنتها بموجب بنودها وأسلوب تصنيفها.
2. مرحلة إعداد الموازنة من قبل دوائر الدولة وذلك بأصدار امر بتشكيل لجنة مختصة لكل دائرة رئيسية يشارك فيها ممثلين عن كل التشكيلات لتلك الدائرة مع ممثلين من الدائرة المالية وداشرة التدقيق والمفتش العام وكل تشكيل عليه ان يوضح ما يحتاجه للسنة القادمة وفقا لاهداف وبرامج التي ينوي بتحقيقها .
3. مرحلة مناقشة الموازنة من قبل الوزارات المعنية بعد تجميعها من التشكيلات والدوائر الفرعية حيث يشكل كل لجنة من مركز الوزارة او الدوائر الرئيسية غير مرتبطة بوزارة تتولى مناقشة الدوائر التابعة لها على كل بند من بنود الموازنة وعل كل مبلغ وهو ما يتطلب ان تكون الدائرة على علم بما خطت له وبعد المناقشات يتم الاتفاق على صيغة نهائية لموازنة الوزارة او الدائرة الرئيسية وتشكيلاتها تم تقدم الى وزارتي المالية والتخطيط .
4. مرحلة المناقشة في وزارة المالية : تتولى وزارة المالية تشكيل لجان متخصصة لمناقشة دوائر الدولة التي لها موقع ضمن الموازنة وذلك باعداد جدول زمني يتضمن تاريخ المناقشة لكل وزارة او دائرة رئيسية وعلى شكل مجاميع محددة وتواريخ محددة وذلك مع وزارة التخطيط وتقدم بعدها الى مجلس الوزراء.
5. مرحلة المناقشة والاقرار من قبل مجلس الوزراء : حيث تكون لها جلسات خاصة ومهمة وذلك لأهمية موضوع الموازنة باعتبارها خطة الدولة بكاملها للسنة القادمة والتي ينبغي ان تتضمن تحقيق تلك الأهداف وسد الاحتياجات وتحقيق النمو الاقتصادي وتقديم الخدمات وبعد إقرارها تقدم الى مجلس النواب.
6. مرحلة المناقشة في مجلس النواب : وهي من المراحل المهمة والاساسية حيث يتوقف عليها إقرار الموازنة او تأجيلها او رفض بعض بنودها او تغييرها وتتخلل هذه المرحلة اعتبارات عديدة منها اقتصادية واجتماعية وسياسية وبعد إقرار الموازنة ان اقرت ترسل الى مجلس الرئاسة للمصادقة عليها.
7. مرحلة المصادقة من قبل مجلس الرئاسة : حيث تتم مراجعتها من قبل المجلس والتأكد من تطابقها مع الأهداف والاولويات ثم تتم المصادقة عليها وبهذا تصبح تشريع واجب الالتزام به من قبل كافة الجهات وان يكون ذلك قبل نهاية السنة المالية.
8. مرحلة طبعها من قبل وزارتي المالية والتخطيط وتوزيعها على الدوائر كل حسب ما يخصها منها لكي تبدأ مرحلة التنفيذ.

وفيما يلي شكل يوضح مراحل اعداد الموازنة العامة :



القواعد الأساسية لأعداد الموازنة العامة للدولة

ولا بد من توافر مجموعة من القواعد أو المبادئ التي تعتمد عند إعداد الموازنة العامة، والتي هي بالشكل التالي:-

1. مبدأ سنوية الموازنة : وهو ان تغطي التقديرات للنفقات والإيرادات لسنة واحدة بحيث تستقل كل سنة بنفقاتها وإيراداتها لتمكن السلطة التشريعية من فرض رقابة مستمرة على أعمال السلطة التنفيذية. وهي أفضل فترة تغطي جميع العوامل الموسمية التي تؤثر على الإنفاق العام وعلى الموارد العامة إضافة إلى ان هذه المدة تعطي فرصة لإجراء المقارنات للإيرادات وأوجه الإنفاق بين سنة وأخرى وتحديد اتجاهاتها ومدلولاتها، الأمر الذي يساعد على رسم سياسات الدولة التخطيطية والاقتصادية والمالية.

2. مبدأ شمول الموازنة : يقضي هذا المبدأ بان تتضمن الموازنة العامة للدولة على كافة تخصيصات النفقات العامة وتخصيصات الإيرادات العامة بصورة إجمالية وهذا يعني أن وحدات الدول المكلفة بجباية الإيرادات العامة ليس لها الحق في تنزيل النفقات العامة منها وقيد الصافي في موازنتها . أي عدم جواز تخصيص إيرادات

معين لمجابهة نفقة معينة. وهذا يستلزم تجميع كافة الإيرادات في صندوق الدولة لمواجهة نفقات وحدات الدولة المختلفة حسب ما مقرر لها من اعتمادات بموجب الموازنة.

3. مبدأ وحدة الموازنة : يقتضي ان تعد الموازنة العامة بوثيقة واحدة تتضمن كافة النفقات من جانب مع كافة الإيرادات في الجانب الآخر من الموازنة. لضمان سهولة معرفة إجمالي تقديرات النفقات وإجمالي تقديرات الإيرادات التي تتكون منها الموازنة، إضافة إلى إمكانية معرفة الفرق بين الجانبين ان وجد سواء وفرا أو عجز.

4. مبدأ النشر والعلانية للموازنة: يجب أن تنشر الموازنة وتبلغ الجهات المختصة حيث ما يخص الجمهور يفترض أن تنشر الإجماليات ومقدار الدعم والعجز والاتجاهات العامة الاقتصادية والاجتماعية للموازنة والإحصائيات الخاصة بالمقارنات بينها وبين موازنات السنوات السابقة .

5. مبدأ توازن الموازنة : هو ينبغي ان تكون مجموع تقديرات الإيرادات العامة يساوي تقديرات النفقات العامة وهذا يعني عدم تحقيق وفرا أو عجزا في الموازنة. إن هذه النظرة مبنية على أساس تجنب العجز في الموازنة وكيفية تمويله فإذا تمت تغطيته عن طريق القروض فان الفترة المالية التي تحقق فيها العجز ستستفيد من القروض المستلمة لتمويل العجز ، أما النظرة الحديثة لمبدأ توازن الموازنة مفهومه أشمل أي ينصرف إلى التوازن الاقتصادي الشامل (التوازن بين الدخل القومي المتوقع وبين الإنفاق القومي المتوقع).

تنفيذ الموازنة وأهمية الالتزام ببندوها

أ- تنفيذ الموازنة : بعد صدور قانون الموازنة العامة تعاد إلى وزارة المالية لتتولى طبعها وتوزيعها على الوحدات ولكل وحدة موازنتها الخاصة، ومن ثم تتولى تلك الوحدات توزيع موازنتها على وحداتها الفرعية والتي تمثل وحدات حسابية وذلك بواسطة جداول تسمى (جداول توزيع الاعتمادات) وتتضمن ما مخصص لكل دائرة فرعية من قبل الدائرة الرئيسية وحسب المستويات.

حيث تتولى تلك الوحدات مهمة تنفيذ تلك الموازنة وبنفس الوقت تحصيل الإيرادات التي تتحقق للدولة، وتوجد طريقتين لتنفيذ الموازنة وعلى مستوى دوائر الدولة وتمثل في:-

1. طريقة مركزية الصرف :-وتتلخص في إن تحتفظ الدائرة الرئيسية بالتخصيصات لكافة وحداتها الفرعية ولا تتمكن الوحدات الفرعية من الصرف من تلك التخصيصات. وتقوم الوحدة الرئيسية بتسديد نفقاتها بمستندات تصدر عنها مركزياً.

طريقة توزيع الاعتمادات :- حيث يتم إعداد جداول الفرعية من قبل الدائرة الرئيسية ويتم تبليغ بها دائرة المحاسبة قسم النظام المحاسبي اللامركزي، إذا كانت الدائرة تطبق النظام المحاسبي اللامركزي.

ب- أهمية الالتزام بالموازنة العامة

ان الموازنة العامة للدولة تمثل خطة الدولة المالية للسنة القادمة، فأهمية الالتزام بما ورد فيها من تخصيصات لأوجه الصرف ومن تخمين للموارد الواجبة التحصيل يعتمد على هاتين الصفتين لان أي إخلال أو تجاوز على الأرقام الواردة في الموازنة يعني تجاوز الخطة وتجاوز القانون. فالموازنة العامة للدولة هي موازنة تخطيطية أولا وتخصيصية ثانيا.

وان الالتزام بتنفيذ الموازنة لا ينصرف إلى التقيد بالأرقام والأنواع وإنما هو الالتزام بالأرقام والأنواع والفترة الزمنية وبأسس التصرف بالأموال وأسس تحصيل وجباية الموارد، فالصرف ينبغي ان يكون وفق أسس صحيحة ومطابقا لقواعد الرقابة وينبغي أن يكون تحقيق الأهداف بأقل التكاليف وضمن الفترة الزمنية المحددة، حيث أن لكل جانب أهميته فالموازنة تتضمن ثلاثة جوانب أساسية وان الإخلال بأي منها يشكل مخالفة قانونية وخروجا عن الخطة الموضوعة وهذه الجوانب هي:-

الجانب الكمي: ويعني مقدار المبالغ المخصصة لكل وحدة من الوحدات الحكومية ولكل وجه من أوجه الصرف، وان تلك الوحدات ملزمة بالتقيد بتلك المبالغ بحكم قانون الموازنة.

الجانب النوعي:- ويعني أنواع الصرف أي الأغراض التي يتم الصرف عليها، وهو جانب هام من جوانب الموازنة وان الدائرة ملزمة بالتقيد بما مخصص من مبالغ وعلى الغرض المخصص له المبلغ ولا يجوز تغيير نوع الصرف ، وليس هناك استثناء من الالتزام الكامل بهذا الجانب.

الجانب الزمني:- ويشكل ركنا من أركان الموازنة ويمثل الفترة الزمنية التي خصصت لها الموازنة وفي حالة التجاوز على الفترة الزمنية سوف يكون ذلك خروجاً على الموازنة .

التخصيص والتمويل

استناداً إلى نظرية الأموال المخصصة فإن الوحدات الحكومية تقوم بالإنفاق وتحصيل الإيراد وفقاً لما خصص لها في أبواب الموازنة العامة للدولة ويمكن التمييز بين التخصيص والتمويل من خلال تعريف كل منها :
التخصيص : يقصد به جميع المبالغ النقدية التقديرية المسموح بانفاقها خلال الفترة القادمة المرصودة في الموازنة العامة للدولة .

التمويل : يقصد به المبالغ النقدية الفعلية المحولة من البنك المركزي لتمويل الحسابات الجارية للوحدات الحكومية خلال السنة لاستعمالها في نفقاتها التشغيلية والرأسمالية وفقاً للتخصيصات المعتمدة .

مثال : كانت التخصيصات لجامعة الفرات الأوسط التقنية لسنة 2018 بالشكل التالي:

الأعمادات المخصصة	أسم الحساب
15000000 دينار	المكافآت للمنتسبين
30000000 دينار	أجور المحاضرات
80000000 دينار	مخصصات الخدمة الجامعية
60000000 دينار	مخصصات الشهادة
50000000 دينار	القرطاسية والمطبوعات
20000000 دينار	الكتب والمجلات
40000000 دينار	صيانة المباني

المطلوب :

1. استخراج رقم الدليل المحاسبي للنفقات اعلاة
2. حصر التخصيصات المعتمدة للحساب صيانة مباني في جامعة الفرات الأوسط التقنية
3. توزيع التخصيصات المعتمدة لحساب مكافآت للمنتسبين على المعاهد التالية : معهد تقني /النجف ، معهد تقني /مسيب ،معهد الطبي كوفة وعلى التوالي 1:2:2
4. توزيع التخصيصات المعتمدة لحسابات أجور محاضرات ،مخصصات الخدمة الجامعية ،مخصصات شهادة ،قرطاسيه ومطبوعات ،كتب ومجلات على جامعة الفرات الأوسط والمعاهد التابعة لها وحسب النسب التالية جامعة الفرات الأوسط 40% معهد تقني /النجف 20% ومعهد تقني /مسيب 30%،معهد الطبي كوفة 10%

الحل /

ملاحظات على الحل : $5 = 1+2+2$ مكافآت منتسبين $(15000000 * 2/5) = 6000000$

المجموع	معهد الطبي	معهد التقني مسيب	معهد التقني /النجف	جامعة الفرات الايوسط التقنية	التخصيصات	التفاصيل	العدد	العدد	العدد
15000000	3000000	6000000	6000000		15000000	المكافآت للمنتسبين		2	1
30000000	3000000	9000000	6000000	12000000	30000000	أجور المحاضرات		4	1
80000000	8000000	24000000	16000000	32000000	80000000	مخصصات الخدمة الجامعية	7	10	1
60000000	6000000	18000000	12000000	24000000	60000000	مخصصات الشهادة	1 4	10	1
50000000	5000000	15000000	10000000	20000000	50000000	القرطاسية والمطبوعات		1	3
20000000	2000000	6000000	4000000	8000000	20000000	الكتب والمجلات		2	3
40000000				40000000	40000000	صيانة المباني		6	4

الواجب: //

س1// كانت التخصيصات لجامعة بغداد لسنة 2019 بالشكل التالي :

الأعمادات المخصصة	أسم الحساب
400 000 000	مخصصات اللقب العلمي
200 000 000	مخصصات رقابية
300 000 000	المكافآت التقاعدية
500 000 000	طوابع بريدية
100 000 000	التأمين
600 000 000	مخصصات السكن

المطلوب :

- استخراج رقم الدليل المحاسبي للنفقات اعلاة
- حصر التخصيصات المعتمدة للحساب مخصصات السكن في جامعة بغداد
- توزيع التخصيصات المعتمدة لحساب مخصصات اللقب العلمي على : جامعة بغداد ،كلية العلوم / كلية الهندسة ، كلية التربية وعلى التوالي 1:2:2:3
- توزيع التخصيصات المعتمدة لحسابات مخصصات رقابية ،المكافآت التقاعدية ،طوابع بريدية ،التأمين على جامعة بغداد والكليات التابعة لها وحسب النسب التالية جامعة بغداد10% ، كلية العلوم15% ، كلية الهندسة25% ،كلية التربية 20% ، كلية الطب 20% ، كلية الإدارة والاقتصاد10%

س2// كانت الاعتمادات لجامعة الكوفة لسنة 2018 كالاتي :

- مخصصات السكن (3 000 000) ،
- مخصصات النقل (24000 000) ،
- رواتب الاجازات الاعتيادية المتراكمة (18 000 000) ،
- النفقات الاخرى (25 000 000) ،

المطلوب/

1. اعداد جدول توزيع الاعتمادات المخصصة لسنة 2018

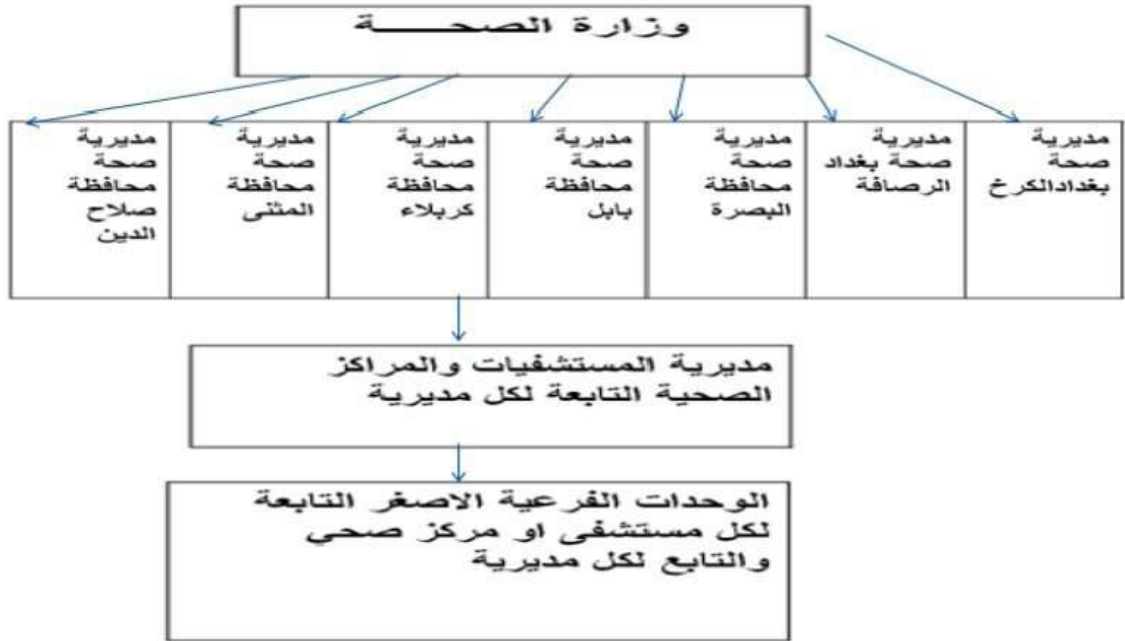
2. توزيع الاعتمادات المخصصة وحسب النسب الآتية : جامعة الكوفة (10%) ،كلية اللغات (20%)، الاداب (30%) ، كلية العلوم (40%) .

التشكيلات الإدارية للدوائر والنظام المحاسبي الحكومي

تتألف الدولة من مجموعة من التشكيلات الإدارية التي تأخذ شكلا هرميا حيث هناك وحدات رئيسية تسمى الوزارات وترتبط بكل وزارة مجموعة من الوحدات الفرعية تتخصص كل وحدة بتنفيذ جزء من واجبات الوزارة ، وكل وحدة من هذه الوحدات الفرعية تنقسم هي الأخرى إلى وحدات اصغر تتخصص كل وحدة بتنفيذ الجزء المخصص لها من واجبات الوحدة الرئيسية وتكون صلاحيات هذه الوحدات متدرجة وارتباطها يأخذ الشكل الهرمي . حيث تحتل الوزارة قمة الهرم ثم تتدرج المديریات العامة ثم الوحدات الأصغر وهكذا إلى نهاية الهرم. ويمكن تمثيل ذلك بالشكل التالي:-الوحدات الرئيسية

الهيكل التنظيمي للنظام المحاسبي الحكومي





وان هذه التشكيلات وان تعددت فإنها تمثل فروعاً لمؤسسة واحدة رئيسية تتولى الإشراف عليها جميعها تلك هي الدولة.

وليس لأي من هذه الوحدات (التشكيلات) ذمة مالية مستقلة، بل أنها جميعها تشكل الذمة المالية للدولة، وان هذه التشكيلات (من خلال التقسيم الإداري للموازنة للدولة) فان كل منها مسؤولة عن تنفيذ جزء من الموازنة والتي تسمى (التخصيصات)، كما أنها مكلفة بجباية إيرادات الدولة الواقعة ضمن اختصاص كل منها والمسموح لها بجبايتها دون أن تكون هناك بين جباية الإيرادات وما تنفقه من مصاريف لممارسة نشاطها إن الجهة التي تتولى مهمة تنظيم الأمور المالية لهذه الوحدات وكذلك التنسيق بين الموارد والمصروفات وذلك على مستوى الدولة ككل هي السلطة المالية التي يبدأ عملها من مرحلة وضع الخطة المالية (الموازنة العامة) التي تتضمن مصروفات كل دائرة من الدوائر والإيرادات المتوقعة تحصيلها من قبل كل دائرة وكيفية التنسيق بينها بما يضمن تنفيذ المهام الملقاة على عاتق الدولة بوحداتها المختلفة وكذلك الجانب التنظيمي لتنفيذ الموازنة أي عمليات الصرف والقبض.

أن المرحلة الأولى من مراحل تنفيذ الموازنة العامة للدولة هو أن يتم إنشاء صندوق تودع فيه الوحدات الحكومية كل ما تستلمه من إيرادات وان تسحب منه ما تم لها الالتزام به من مصروفات وفقاً لما محدد لها في الموازنة، وان هذا الصندوق الذي تودع فيه إيرادات الدولة وتسحب منه مصروفاتها هو ما يطلق عليه اصطلاح الخزينة العامة للدولة

ما هي الخزينة العامة ؟

هي عبارة عن اصطلاح يطلق على الصناديق التي تتجمع فيها إيرادات الدولة وتسحب منها مصروفاتها وهي موزعة بين التشكيلات الإدارية للدولة ، وهي ليست دائرة محددة بذاتها وكل دائرة من الدوائر تعتبر إحدى تشكيلات الخزينة.

أن الخزينة يطلق على عمليات القبض والصرف أي هي صندوق الإدارة العامة للدولة التي تتجمع فيه الإيرادات وتسحب منها المصروفات ، فأهم الواجبات الرئيسية التي تقوم بها الخزينة أو الوظائف الرئيسية للخزينة هي :-



تشكيلات الخزينة العامة للدولة : تتألف الخزينة العامة للدولة من عدة تشكيلات إدارية وهي :-



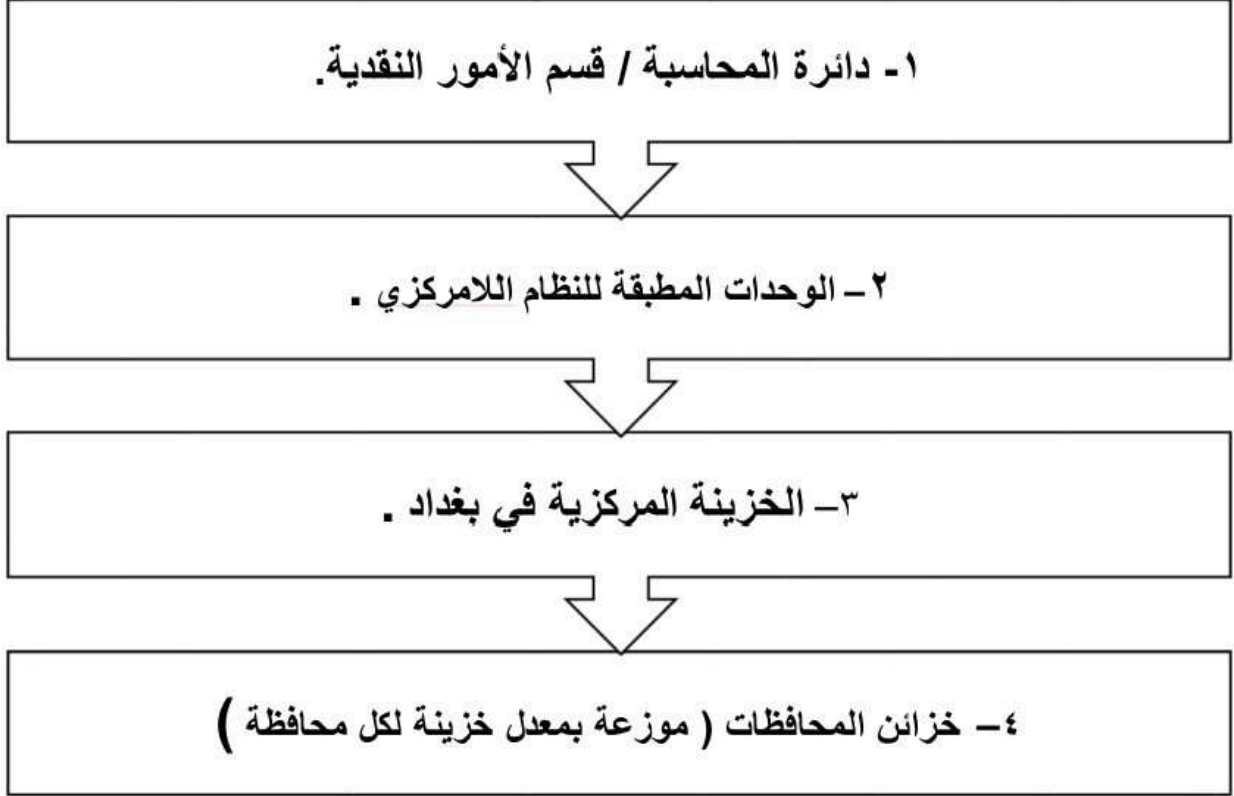
هذه الوحدات بمجموعها تمثل الخزينة العامة للدولة وان مجموع مصروفاتها وإيراداتها تشكل مصروفات الدولة وإيرادات الدولة التي تظهرها الموازنة العامة للدولة، كما إن الموجود النقدي للخزينة العامة للدولة يمثل مجموع الأرصدة النقدية لهذه الوحدات .
فالوحدات الحكومية تختلف من حيث ممارسة العمل المحاسبي ، منها ما يمارس عمل محاسبي متكامل ومنها من تمارس جزءاً من هذا العمل وذلك لتمتعها لجزء من الصلاحيات وممارستها لجزء من المسؤوليات ، لذلك فقد قسمت هذه التشكيلات الى مجموعتين رئيسيتين هما :

١ - المجموعة الأولى وسميت بالخزائن الرئيسية

٢ - المجموعة الثانية وسميت بالخزائن الفرعية .

الخزائن الرئيسية

وتطلق تسمية الخزائن الرئيسية على الوحدات التي تمارس الواجبات المذكورة أعلاه وتشمل الوحدات التالية :-



وإضافة إلى الوظائف التي اشرنا إليها يمارس القسم الأمور النقدية في دائرة المحاسبة مهمة تمويل الوحدات الحكومية (الخزائن الأخرى) عن طريق الدفعات الشهرية لحساباتها الجارية لدى المصارف وضمن المبالغ المخصص لها في الموازنة ، وكذلك ما يتعلق بالقروض والاستثمارات وصرف التزامات الدولة تجاه الدول الأخرى والمنظمات والمؤسسات الدولية وكذلك المنح والإعانات التي تقررها الدولة لهذا الطرف أو ذاك، إن ممارسة هذه الأنشطة تحتاج إلى ممارسة كافة واجبات الخزينة من حيث الصرف والتنظيم المحاسبي، والتدقيق وإعداد البيانات .

أما بالنسبة للوحدات المطبقة للنظام المحاسبي اللامركزي فتعتبر خزائن رئيسية لأنها مسؤولة عن الاعمال الحسابية من قبض إيرادات أو عمليات صرف المقررة بالموازنة وكذلك مسؤولة عن التنظيم المحاسبي ومسك السجلات والتدقيق وأعداد الحسابات الشهرية والسنوية فهي تعد فرع رئيس للخزينة العامة .

أما بالنسبة للخزينة المركزية في بغداد فهي فرع رئيسي من الخزينة العامة لأنها تمارس العمليات الحسابية والرقابية فيما يتعلق بالوحدات الحكومية المركزية في بغداد وأقترن أسمها بالخزينة المركزية لأن الوحدات المرتبطة بها تمثل الوحدات الرئيسية في بغداد وضمن الرقعة الجغرافية لها .

الخزائن الفرعية

وتتولى جباية الإيرادات المتعلقة بنشاطها من مصادرها وتمسك لذلك بعض السجلات لتسجيلها، كما تستخدم المستندات اللازمة لتعزيز تلك العمليات، ثم تقوم بتسليم مقبوضاتها إلى الوحدة التي ترتبط بها. وفي مجال المصروفات فإن تلك الوحدات تتولى تسديد المبالغ التي ترتبت عليها نتيجة لتنفيذها لأعمالها وتمسك السجلات اللازمة لتنظيم تلك الأعمال أضافه أنها تقوم بإحضار مستلزمات الصرف الأساسية وتقديمها إلى الخزينة التي ترتبط بها لتتولى الخزينة تدقيقها وتنظيمها وتسجيلها وصرف مبالغها وتشمل الخزائن الفرعية.

١ - مديريات المال في الاقضية .

٢ - صناديق المال في النواحي .

٣ - الممثلات العراقية في الخارج

أسلوب تمويل الخزائن والوحدات الحكومية

أن جميع الوحدات الحكومية مكلفة بتنفيذ الموازنة العامة للدولة لأنها تقع ضمن خطة الموازنة السنوية للدولة ، وتعتبر قانون صادر من قبل الدولة فالتنفيذ واجب على الوحدات الحكومية وليس اختيار التنفيذ ، والموازنة العامة تتضمن المصروفات والإيرادات موزعة كما في تقسيمات الموازنة وحسب طبيعة العمل والنشاط الممارس من قبل الوحدة الحكومية .
والمقصود بتنفيذ الموازنة هو القيام بالإنفاق والصرف عن ما تحتاجه الوحدة لممارسة نشاطها حسب ما مخصص لها في الموازنة العامة فالإيرادات التي تحصل عليها الوحدة تقوم بإيداعها في حساب الخزينة لدى المصرف (أي في صندوق الوحدة) ثم يودع المبلغ المتمثل بالإيراد في الحساب الجاري لدى المصرف ، وتسجل هذه العملية دون أن ينزل منها ما تصرفه الوحدة وبعد ذلك لها الحق السحب من هذه المبالغ لغرض الصرف حسب ما مخصص بالموازنة .

أنه ليس لكل الخزائن موارد تكفي لسد نفقات الوحدة علما بأنه لا توجد علاقة بين موارد الوحدة ومصروفاتها فكيف تمول هذه الوحدة لممارسة نشاطها في تنفيذ الموازنة عندما تكون مواردها غير كافية لسد مصروفاتها ، هنا يأتي دور دائرة المحاسبة باعتبارها الدائرة المركزية المسؤولة عن حسابات الدولة حيث تقوم بنقل مبلغ معين من رصيد الخزينة المركزية إلى رصيد الوحدة الفرعية عن طريق المصرف علما بأن هذه الإجراءات

لا تؤثر على الرصيد النقدي للخرينة العامة باعتبار الوحدات الحكومية هي فروع للخرينة العامة لا بالزيادة ولا بالنقصان لان الرصيد النقدي يمثل مجموع أرصدة فروع الخزينة جميعا .

المعالجات القيدية والمحاسبية لعمليات التمويل

تكون المعالجات القيدية لعملية التمويل عن طريق حالتين هما :-

الحالة الاولى: يكون تمويل الخزائن ووحدات النظام اللامركزي (الوحدات المتكاملة حسابيا) حيث تمول من قبل دائرة المحاسبة/قسم الامور النقدية شهريا وضمن المبالغ المخصصة في الموازنة ، فأذا قامت على سبيل المثال دائرة المحاسبة/قسم الامور النقدية بتمويل جامعة القادسية فأن مبلغ التمويل يسجل لدى دائرة المحاسبة /قسم الامور النقدية على النحو التالي :-

XXX من د /جاري التمويل

• د/جاري جامعة القادسية

• XXX الى د /نقد لدى المصارف

في سجلات جامعة القادسية :- ويسجل المبلغ المحول لدى جامعة القادسية بالشكل التالي:-

XXX من د /نقد لدى المصارف

XXX الى د /جارية للتمويل

د /جاري دائرة المحاسبة/ قسم الامور النقدية

وعندما تمول جامعة القادسية كلية الادارة والاقتصاد فتكون المعالجة القيدية على النحو الاتي :- في سجلات جامعة القادسية

من ح/جاري التمويل

XXX د /جاري كلية الادارة والاقتصاد

XXX الى د /نقد لدى المصارف

أما المعالجة القيدية في سجلات كلية الإدارة والاقتصاد فتكون على النحو الآتي

XXX من د /نقد لدى المصارف

XXX الى د /جاري التمويل

ح /جامعة القادسية

الحالة الثانية : بالنسبة لتمويل الوحدات الفرعية التي لا تعتبر وحدات حسابية متكاملة أي النظام المستخدم هو النظام المحاسبي المركزي فأنها تستخدم طريقة السلف فتصبح المعالجة المحاسبية عند التمويل :-

• Xx من د/ السلف (حسب نوعها)

Xxx الى د/ نقد لدى المصارف

سيكون الطالب بعد نهاية المحاضرة قادرا على إن:-

1. يتعرف على أنواع النظم المحاسبية الحكومية .
2. يتعرف على أنواع النظام المركزي.
3. يتعرف على مزايا وعيوب النظام المركزي .
4. يتعرف على مسؤولية الدائرة الحكومية في النظام المركزي .
5. يتعرف على اسلوب تمويل والرقابة في ضل النظام المحاسبي المركزي

لغرض تمشية الأمور المالية والمحاسبية في دوائر الدولة الحكومية المختلفة يتعين إن نتعرف على الأسلوب المحاسبي في تلك الوحدات والمسؤوليات التي تتحملها هذه الوحدات ومن الأمور المهمة كذلك التعرف على الدورة المحاسبية المستندية التي تمر بها المعاملات المالية والمحاسبية

هناك اختلاف في طبيعة الحكومة الخاضعة للمحاسبة الحكومية وهذا الاختلاف يكون في حجم العمل المحاسبي وفي الكادر الحسابي والتدقيقي مما قد يؤدي إلى تحويل وعدم تحويل إمكانية قسم من الوحدات في تمشية امورها المالية والمحاسبية مالم تعتمد على دائرة أخرى في مجال التنظيم المحاسبي او التدقيق والمتابعة.

عليه انقسم اسلوب العمل المحاسبي الى قسمين :



النظام المحاسبي الحكومي المركزي

هو ارتباط الوحدات الحكومية المطبقة لهذا النظام بدائرة اخرى (الخزينة) تتولى الخزينة نيابة عن الدائرة الحكومية مسؤوليات العمل المحاسبي لتلك الدائرة ويتضمن ذلك عملية دفع مصروفات الدائرة الحكومية وقبض إيراداتها وتدقيق مذكرات أذن الدفع والقبض والتسوية التي تعد من قبل تلك الدائرة الحكومية من خلال جهاز تدقيق موجود في الخزينة وتقوم أيضاً بإعداد كشوفات وموازنين مراجعة شهرية لكل دائرة حكومية من الدوائر التي ترتبط بها. معنى ذلك إن الدائرة الحكومية غير مستقلة محاسبياً وواجباتها في النظام المحاسبي الحكومي المركزي محدودة ولا تعدوا كونها تحضيرية حيث تقوم بتوفير الأوليات والمستندات الثبوتية المعززة لعملية الصرف والتي ترفق مع مذكرات أذن الدفع وتنظيم وصولات القبض وأستلام وإيداع المقبوضات في حساب الخزينة العامة في المصرف والأوليات المتعلقة بمذكرة أذن التسوية ،

أما العمل المحاسبي الخاص بعمليات التدقيق والتسجيل والإثبات في السجلات المحاسبية وإعداد وتنظيم كشوفات وموازن المراجعة الشهرية فتقوم بها الخزينة العامة

ما أنواع المركزية

هناك نوعان من النظام المركزي هما :

• النظام المركزي البسيط

• النظام المركزي المركب

1- النظام المركزي البسيط-يعني أن ترتبط كافة دوائر الدولة على مستوى القطر بخزينة واحدة فقط وتتولى الخزينة مسؤولية تقديم الخدمات المحاسبية لكافة الدوائر الحكومية الموجودة داخل الدولة ويصلح هذا النظام للتطبيق في الدول الصغيرة المساحة والتي يكون عدد الدوائر الحكومية فيها قليل بحيث تستطيع الخزينة بمفردها تقديم الخدمات المحاسبية لكافة الدوائر الحكومية الموجودة داخل الدولة .

2 – النظام المركزي المركب: ويتضمن هذا الاسلوب تقسيم خزينة الدولة الى عدة أقسام أو فروع وترتبط بكل خزينة مجموعة من الدوائر الحكومية وتتولى كل خزينة مهام العمل المحاسبي للوحدات الحكومية المرتبطة بها والواقعة ضمن حدودها الادارية ، وهذا الاسلوب أعتمد في التطبيق منذ نشوء الدولة العراقية .

مزايا النظام المحاسبي المركزي

يمتاز بوجود دائرة مالية ومحاسبية متخصصة ومستقلة تتولى مهام العمل المحاسبي والرقابي بعيدا عن الضغط الاداري للوحدات المنفذة

يمتاز مستوى عملها ورقابتها بالتحكم لغرض تحقيق الهدف المرغوب بسبب تخصصها واستقلالها

السهولة والسرعة في ابلاغ التعليمات المالية والمحاسبية والقرارات الى الجهات المنفذة

جعل الخزائن الرئيسية مراكز للمعلومات وتنفيذ التعليمات المالية والمحاسبية الى الوحدات المرتبطة بها

عيوب النظام المحاسبي المركزي



مجال تطبيق النظام المحاسبي المركزي في العراق

- اعتمدت المركزية في كافة إجراءات النظام المحاسبي الحكومي في العراق منذ قيام الحكم الوطني عام 1921 والى السنوات القريية الماضية . وذلك لعدة أسباب من أهمها :
- أ) قلة عدد الأجهزة الحكومية في الدولة فلم تتجاوز الإدارات الحكومية عام 1921 حدود ثلاثين دائرة رئيسية .
- ب) قلة عدد الاختصاصيين في الأمور المحاسبية والمالية .
- ج) عدم وجود الخدمات المصرفية إما لعدم وجود المصارف أو وجودها بشكل لا يمكن معه

الاستفادة من خدماتها في تصريف الأعمال المالية للدولة .
د (ضالة المصروفات والإيرادات بالقياس الى ما هو عليه الآن

أسلوب تمويل الوحدات الحكومية المطبقة للنظام المركزي:-

يتم تمويل الوحدات المركزية بموجب الاعتمادات المخصصة بالموازنة العامة عن طريق الخزائن حيث تقوم الوحدات المحاسبية المطبقة لهذا النظام بأرسال مستنداتها الى الخزينة المرتبطة بها للتأكد من صحة المستندات وتوفير الاعتماد اللازم وتنفيذ إجراءات الرقابة قبل الصرف وهذا الاسلوب يطلق عليه تسمية مركزية الصرف حيث تحتفظ الدائرة المركزية بسلطة الصرف كاملة وعدم تخويل فروعها اية صلاحية مالية، وهناك اسلوب اخر في الوحدات المركزية التي لها تشكيلات حسابية كاملة في الفروع وتسمى هذه الطريقة طريقة توزيع الاعتمادات .

أسلوب الرقابة في النظام المحاسبي المركزي

تخضع حسابات الوحدات الحكومية إلى أنواع من الرقابة منها الداخلية ومنها خارجية، ومنها سابقة للصرف ومنها لاحقة له، فالمعاملة المالية التي تنظم من قبل الدائرة لا تصرف ما لم تدقق من قبل الخزينة فالتدقيق السابق تم من قبل الخزينة هذا ويشمل التدقيق كافة جوانب المعاملة، وتخضع تلك الحسابات إلى تدقيق لاحق من قبل أجهزة التدقيق في الوزارات والدوائر الرئيسية ، كما يتولى ديوان الرقابة المالية ممارسة الرقابة الخارجية واللاحقة على حسابات تلك الوحدات.

النظام المحاسبي الحكومي في ظل اللامركزية

ما المقصود بنظام الحكومي اللامركزي

(هو عدم ارتباط الوحدة المحاسبية بدائرة أخرى اي وجود استقلالية كاملة لهذه الوحدة لجميع المعاملات المالية والمحاسبية ومسؤولية كاملة عند اعداد الحسابات والكشوفات الشهرية والختامية والمعالجات المحاسبية التي تحدث ،فهذا النظام يمنح المحاسبة استقلالا محاسبيا يجعلها تتحمل مسؤولية العمل المحاسبي بصورة كاملة وبكافة مراحلها)

مقومات النظام المحاسبي اللامركزي ومسؤولياته

- 1- وجود كادر حسابي متمكن ومؤهل علميا ومدرّب علميا.
- 2- وجود جهاز تدقيق له من التأهيل العلمي والخبرة ما يمكنه من تحمل مسؤولية العمل المحاسبي وان تضمن له الاستقلالية الكاملة من حيث الحماية الإدارية.
- 3- تهيئة النظام بكل جوانبه الذي يتضمن :-أ- المبادئ الأساسية المتكامل مع شرح الدليل. ج. المعالجات القيدية لأنواع الحسابات. المستخدمة في النظام. هـ. السجلات التي يتطلبها النظام وكيفية استخدامها. الحسابات الشهرية والمطلوب إعدادها.
- ب- الدليل المحاسبي
د. المستندات
و. كشوف
- 4- تدريب الكوادر المحاسبية والتدقيقية على النظام وبكل جوانبه، مع وجوب استقرار الكادر لضمان السيطرة والرقابة على العمل.
- 5- وجود فروع للمصارف بالقرب من الوحدات المطلوب شمولها بالنظام لضمان السرعة في انجاز أعمالها.
- 6 - وجود جهاز مركزي يتولى الإشراف على تطبيق النظام ومعالجة ما يعترض التطبيق من صعوبات او خطأ ومتابعة تدريب ومعاونة الكوادر المحاسبية في الدوائر.
- 7 – توفير الوعي مالي ومحاسبي لدى القيادات الإدارية والحسابية بما يضمن حسن سير العمل والالتزام بالقواعد والتعليمات المالية والمحاسبية.

ما هي مسؤوليات الوحدة المحاسبية في ظل النظام اللامركزي

- ١ - القيام بتجميع عمليات قبض الإيرادات وتنظيمها
- ٢ - القيام بتجميع عمليات الصرف وتسجيلها في السجلات.
- ٣ - القيام بأعمال الرقابة والتدقيق.
- ٤ - إعداد كشوف الحسابات الشهرية والحسابات الختامية.
- ٥ - القيام بأعمال المتابعة ومتطلبات العمل المحاسبي من خلال إجراءات تحتاجها الدائرة.

أسلوب الرقابة في النظام المحاسبي اللامركزي:-

يتولى أعمال الرقابة في ظل النظام اللامركزي جهاز التدقيق الذي يشكل مع تطبيق النظام وهذا الجهاز يرتبط إداريا بالرئيس الأعلى للدائرة ويرتبط فنيا بمدير عام دائرة المحاسبة ويقوم بأعمال التدقيق السابق للمصرف إضافة إلى التدقيق اللاحق، وتخضع حسابات الدائرة إلى الرقابة الخارجية من قبل أجهزة الرقابة الخارجية (ديوان الرقابة المالية).

مزايا النظام المحاسبي اللامركزي

- 1 – يوفر درجة عالية من المرونة للوحدة المحاسبية في إجراءات الصرف عن طريق فتح حساب جاري لها في المصرف بما يضمن السرعة في انجاز المعاملات .
- 2 – الدقة في العمل لكون العمل يختص بالدائرة نفسها.
- 3 – يوفر فرصة أمام الموظفين الحسابيين لممارسة العمل المحاسبي بكل مراحلها ابتداء من القيود الافتتاحية وانتهاء بأعداد الحسابات الختامية .
- 4 – يوفر مستوى عال من الرقابة وذلك بمتابعة الارصدة الموقوفة من حسابات السلف والامانات .
- 5 – يمتاز بالسرعة في الحصول على المعلومات سواء ما يخص المصروفات أو الإيرادات أو السلف أو الامانات وعلى مستوى كل دائرة .
- 6 – يوفر فرصة لقيام كل دائرة بأعداد حساباتها الختامية والوقوف على نتائجها والاستفادة منها في مجال التخطيط واتخاذ القرار .
- 7 – التخفيف عن الخزائن ودائرة المحاسبة للتفرغ للمهام الإشرافية والرقابية والتطويرية في مجال الأمور المالية والمحاسبية .
- 8 – ضمان السيطرة على الموجودات الثابتة والمخزنية العائدة للدائرة بشكل أفضل

ما هي عيوب النظام المحاسبي اللامركزي

١- أن تواجد جهاز التدقيق في الدائرة الحكومية في النظام اللامركزي يؤدي الى إيجاد علاقات شخصية بين الموظفين اللذين يقومون بتنفيذ عمليات الصرف والقبض بشكل فعلي وبين الجهاز التدقيقي مما يؤثر على استقلالية جهاز التدقيق .

٢- أن تطبيق النظام اللامركزي يؤدي الى زيادة موازين المراجعة الشهرية وعلى مستوى الدولة مما يؤثر على تحضير الحساب الختامي للدولة .

٣- أن تطبيق النظام اللامركزي يؤدي الى زيادة عدد الحسابات الجارية وهذا يؤدي الى صعوبة في تمويل تلك الدوائر الحكومية من قبل قسم الأمور النقدية في دائرة المحاسبة .

ما هي المستندات والسجلات المستخدمة في النظام اللامركزي

من مستلزمات النظام المحاسبي هو استخدام مجموعة من المستندات والسجلات وهي عبارة عن نماذج محددة وموحدة على مستوى الوحدات الحكومية المطبقة للمحاسبة الحكومية وان هذا التحديد والتوحيد جاء نتيجة لوحدة النظام وخضوع المحاسبة الحكومية الى التشريع والى التعليمات المالية المركزية فكانت نتيجة ذلك هو مبدأ وحدة المستندات والسجلات. وتستخدم الوحدات الحكومية التي تطبق النظام اللامركزي المستندات التالية:-

المستندات: هنالك نماذج من المستندات المستخدمة في الوحدات الحكومية والتي تم تحديدها بالشكل التالي:-

- 1 - مستند الصرف:- من الشروط الأساسية لصرف أي مبلغ هو ان يتم تنظيم عملية الصرف بموجب مستند صرف .
- 2 - مستند القيد:- يستخدم مستند القيد لمعالجة الحالات المتعلقة بالتسويات المحاسبية وعمليات الصرف التي لا تفتقرن بعمليات دفع نقدية، وكذلك التعديلات الناجمة عن حالات الخطأ وتسجيل المبالغ المودعة في الحساب الجاري مع البنك .

ثالثاً-مستند قيد اليومية

مستند قيد اليومية

أسم الدائرة.....

رقم المستند:

التاريخ:

الدليل المحاسبي الحكومي						التفاصيل	الدائن	المدين
ق	١م	٢م	٣م	٤م	٥م			
						المجموع		

نصادق على قيد مبلغ قدره.....دينار لا غيرها وحسب تفاصيله
المبينة أدناه.

المرفقات//

أسم وتوقيع المستلم أسم مدير الحسابات المدقق المدير العام

